



## برئاسة منصور بن زايد

### مجلس إدارة المصرف المركزي يتخذ إجراءات للحد من تأثير ارتفاع أسعار الفائدة على القطاع المالي ويستعرض المرحلة الأولى من تنفيذ مشروع العملة الرقمية ودعم مبادرات استضافة الدولة لمؤتمر الأطراف للاتفاقية الإطارية (كوب 28)

**أبوظبي (15 يونيو 2023):** ترأس سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس الدولة، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير ديوان الرئاسة، رئيس مجلس إدارة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، اجتماع مجلس إدارة المصرف المركزي، والذي عقد في قصر الوطن في العاصمة أبوظبي.

حضر الاجتماع، نائبا رئيس مجلس إدارة المصرف المركزي، معالي عبد الرحمن صالح آل صالح، ومعالي جاسم محمد الزعابي، إلى جانب معالي خالد محمد بالعمى، محافظ المصرف المركزي، وأصحاب السعادة أعضاء مجلس الإدارة يونس حاجي الخوري، وسامي ضاعن القمزي، والدكتور علي محمد الرميثي، وأحمد سعيد القمزي، وسيف حميد الظاهري، مساعدي المحافظ وإبراهيم السيد الهاشمي، الأمين العام للمجلس.

واستعرض المجلس المواضيع المدرجة على جدول أعمال الاجتماع، ومجريات تنفيذ الخطط والمشاريع للمرحلة المقبلة بما يتماشى مع التطلعات الاقتصادية والمستقبلية للدولة، ومنها برنامج تحول البنية التحتية المالية في مجال المدفوعات، وتطورات المرحلة الأولى من تنفيذ العملة الرقمية للمصرف المركزي، ومستجدات مشروع المنظومة المحلية لبطاقات الدفع، والتقدم المنجز في تنفيذ الأعمال، حيث تم تقييم نماذج التنفيذ المطروحة بما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية.

وناقش المجلس تأثير ارتفاع أسعار الفائدة على القطاع المالي في الدولة، حيث وافق على الحلول المقترحة لتخفيف الآثار على متعاملي البنوك من الأفراد أصحاب قروض الرهن العقاري.

واطلع مجلس الإدارة على الخطط الرامية إلى تطوير وتطبيق مبادرات التمويل الأخضر، والالتزام باستراتيجيات الاستدامة على مستوى القطاع المالي، والمشاركة الفاعلة في مبادرات عام الاستدامة، ودعم جهود استضافة الدولة لمؤتمر الأطراف للاتفاقية الإطارية للتغير المناخي، في دورتها الثامنة والعشرين (كوب 28).

(COP28).



كما اطلع المجلس على سياسات التوطين الجديدة لشركات الصرافة وشركات التمويل والمهن المرتبطة بالتأمين، واتخذ القرارات اللازمة بشأنها.

ووافق المجلس على إصدار الأنظمة والتشريعات والسياسات الهادفة إلى دعم القطاعات الماليّة والتأمين، ومنها نظام التعرضات الكبيرة للبنوك، بما يتلاءم مع أحدث المعايير الصادرة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية.

وتم أيضاً اعتماد الإطار الرقابي الجديد لنشاط التمويل قصير الأجل (اشتر الآن وادفع لاحقاً) وذلك من خلال تعديل نظام شركات التمويل، بالإضافة الى اعتماد سياسة إجراءات المعالجة المرتبطة بمخالفة إجراءات مواجهة غسل الأموال، بما يتماشى مع معايير مجموعة العمل المالي الدولية (فاتف).

واطلع المجلس على إشعارات الإنفاذ، وطلبات عدد من المؤسسات الماليّة المرخصة، حيث اتخذ القرارات اللازمة بشأنها ضمن الشروط والإجراءات التي يحددها المصرف المركزي، حفاظاً على التوازن والاستقرار الاقتصادي في الدولة.

كما اطلع على تقرير الهيئة العليا الشرعيّة لعام 2022، والذي تضمن المشاريع القائمة والمستقبلية للهيئة، والخطوات الرقابية والإشرافية المتخذة بما يعزز نمو قطاع المالية الإسلامية.

وأشاد سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، بجهود مجلس إدارة المصرف المركزي والمشاريع والمبادرات التي يعمل عليها المصرف المركزي لتعزيز الابتكار والتحول الرقمي والاستدامة بما يسهم في ضمان الاستقرار النقدي والمالي في الدولة، داعياً سموه إلى أهمية مواكبة التطورات في الاشراف والرقابة والأنظمة الرقمية بما يعزز مكانة المصرف المركزي بين أفضل البنوك المركزية في العالم.

-انتهى-